أُسس معرفة الزوائد وأَثرها في عدم الاستحسان

الباحث: ماجد محمد كاظم
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
Anweraljanaby@gmail.com

أ.م.د. أمين عبيد جيجان
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث

طالما سمعنا وتعلمنا أن فائدة الميزان الصرفي هي معرفة أحوال الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير، وهذه العبارة قد توهم بأن الميزان الصرفي هو الأداة التي تُعرف بها هذه التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، في حين أنَّ الميزان الصرفي ما هو إلا أداة ووسيلة لإيصال المعلومة إلى الطالب بأقصر عبارة ، أما أحوال الكلمة والتغيرات التي تطرأ عليها فهي تُعرف بواسطة أسس وقواعد وضعها العلماء، والدليل على ذلك أننا لا نستطيع أنْ نزنَ الكلمة إلا بعد معرفة الحروف الأصول والزوائد بواسطة تلك الأسس والقواعد، ومن أهم هذه الأسس:

1- الاشتقاق
2- انعدام النظير
3- غلبة الزيادة.

ووجدت أَن العلماء اعتمدوا هذه الأسس في الحكم على بعض الآراء بعدم الاستحسان، فجاء هذا البحث كي يسلط الضوء على تلك الأُسس التي تُعرف بها الزوائد من جهة، ومن جهة أخرى يبين الآراء غير المستحسنة في أوزان بعض الكلمات التي وقع الخلاف في كيفية وزنها، وعلى هذا وقع البحث في ثلاثة مباحث، الأول: الاشتقاق وأثره في عدم الاستحسان، والثاني: انعدام النظير وأثره في عدم الاستحسان، والثالث : غلبة الزيادة وأثرها في عدم الاستحسان.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق، الأصالة، الزيادة، انعدام النظير، غير المستحسن0

Abstract:

As long as we heard and learned the benefit of the balance of morphological defined conditions and the floor and what occurs from change this phrase may suspect that the balance of morphological is a tool known by these changes on the structure of the floor while the balance of morphological what is the only tool and tool to deliver information to the student shortest phrase either conditions and the floor and changes it is known by the foundations and put it scientists proof that we are we can weigh the floor not yet know the letters and assets and villi by the foundations and rules and this basis

1-derivation
2- lack of peer
3-prevail increase

And found that scientists relied this bases in judgment on some opinions and not to approbation came this search to sheds light on the basis known by the villi of the hand meanwhile shows the opinions is undesirable in weight some words which took place dispute in how to and weighting and this occurred find in three sections the first :derivation and its impact on the non approbation and the second :the lack of peer and its impact on the non approbation and third: the predominance of the increase their impact on the non approbation.

Key words: Derivation–the originality–the increase–lack of peer–not recommended

الباحث: ماجد محمد كاظم أ.م.د. أمين عبيد جيجان

تمهيد: نظرة تعريفية بعدم الاستحسان وأسس معرفة الزوائد

-عدم الاستحسان:

عقد ابن جني بابًا في الخصائص تحت عنوان (باب في الاستحسان) قال فيه معرفا الاستحسان: ((وجُمَاعُهُ أَنَّ علّته ضعيفة غير مُستحكَمة إلا أَنَّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرف))[1] ، فهو يرى أَنَّ الاستحسان هو ما لا يستند إلى دليل قوي، فتكون علّته ضعيفة غير مستحكمة، وعلى هذا يمكننا القول بأَنَّ غير المستحسن هو ما كانت علّته أكثر ضعفا وأقلّ استحكاما وكان دليله غير ظاهر، فالرأي غير المستحن هو الرأي المقبول على ضعف، وهذا ما أردناه بعدم الاستحسان في بحثنا هذا0

ومن مظاهر عدم الاستحسان حُكْم العلماء على الرأي الصرفي بأنَّه (ضعيف أو بعيد أو فيه تكلّف أو فيه تعسّف أو فيه نظر) أو أنَّهم يُرجّحون رأيًا على آخر باستعمال أفعل التفضيل كقولهم: (أولى أو أقيس أو أقوى أو أحسن)وما إلى ذلك من الألفاظ الدالة على الترجيح0

-أسس معرفة الزوائد:

أمّا القواعد والأسس التصريفية التي تُعرف بها أحوال الكلمة وما طرأ عليها من تغيير, فهي: الاشتقاق, وانعدام النظير, وغلبة الزيادة , والترجيح عند التعارض[2] . فمثال الاشتقاق أنّنا نحكم على الميم والواو في (مَظْرُوْب) بأنهما زائدتان؛ لأنّ أصل اشتقاقه من (ضَرَبَ) وهما غير موجودتين في الأصل, ومثال انعدام النظير النون في (كنَهْبَل)[3], فهي زائدة ولم نعرف ذلك من طريق الاشتقاق بل من جهة أنّها لو جعلت أصلاً لكان وزن الكلمة (فَعَلَّل) وهو بناء لا نظير له في الأبنية الأصول ؛ لذلك يُقضى بزيادة النون, ومثال غلبة الزيادة الهمزة في (أَفْكَل)[4], فإن الهمزة فيه زائدة ولم نعرف ذلك من طريق الاشتقاق إذ لا يُعرف من الفاء والكاف واللام بناء غير هذا ولا من طريق انعدام النظير؛ لأنّ الهمزة لو كانت أصلًا؛ لأصبح وزن الكلمة(فَعْلَل) وهو بناءٌ نظائره كثيرة في كلام العرب, ولكن لما كثرت زيادة الهمزة في أول الكلمة حُكم عليها بالزيادة[5] .

وقد وجدنا أنّ العلماء استندوا إلى هذه الأسس في الحكم بعدم الاستحسان على بعض الآراء الصرفية في الأصالة والزيادة واللذين لهما الأثر المباشر في الوزن الصرفي؛ لذلك آثرنا أن نقسم هذا البحث على وفق تلك الأسس كما سيأتي في مباحثه إنْ شاء الله.

([1]) الخصائص: 134/1.

([2]) ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب, العكبري:24/2, الشافية, أبن الحاجب:70/1 , همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, للسيوطي:451/3.

([3]) كنهبل :ضرب من الشجر ينظر:جمهرة اللغة, لأبن دريد:1187/2.

([4])الأفكل رعدة تعلو الإنسان, ينظر:العين:374/5.

([5]) ينظر:اللباب في علل البناء والاعراب:224/2.

المبحث الأول

الاشتقاق وأثره في عدم الاستحسان

الاشتقاق الذي تُعرف به الزوائد نوعان: الاشتقاق المحقَّق وهو الذي تكون دلالته على المعنى المشترك قطعية, والاشتقاق غير المحقَّق وهو الذي تكون دلالته على المعنى المشترك غير مقطوع بها، فالاشتقاق المحقَّق يكون مقدَّما على عدم النظير وغلبة الزيادة وعلى سائر ما يُعرف به الزائد والأصلي, أما الاشتقاق غير المحقَّق فإن الأخذ به ضعيف[1]. فيمكن أن يُقدَّم عليه غيره من الأسس والقواعد التي يُعرف بها الزائد من الأصلي عند التعارض . ونجد أنّ العلماء قد استدلّوا بالاشتقاق للحكم على بعض الآراء بعدم الاستحسان كما سيأتي .

1. وزن مَلَك:

نقل سيبويه عن الخليل قوله في(مَلَك) :((كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في(مَلَك) وأصله الهمز قال الشاعر:

فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّمَاءِ يَصَوْبُ[2]

وقالوا :مَأْلَكَة ومَلْأَكَة))[3].

فالخليل يرى أن أصل(مَلَك) هو الهمز, وواضح من استشهاده بالبيت الشعري وذكره لقول العرب(مَأْلَكَة ومَلْأَكة) أن(مَلْأَك)مأخوذ منهما وهما لغتان يراد بهما الرسالة كما ذكر ذلك سيبويه[4] . ويبدو أنّ قول الخليل هذا كان منشأ الخلاف بين العلماء الذين جاءوا بعده؛ لأنّه يحتمل أكثر من رأي في أصل اشتقاق (مَلَك) والاختلاف في أصل الاشتقاق يؤدي إلى الاختلاف في الوزن كما هو معلوم.

فيرى ابن جني أن أصل مَلَك هو مَلْأَك وهو مشتق من قولهم:((أَلِكْني إليها عَمْرَك الله))[5], أي كن رسولي إليها, وأصله (أَلْئِكْنِي) فخُفّفت همزته فصار (أَلِكْنِي), وذلك بأنْ ألقوا حركة الهمزة على اللام وحذفوها ويدلّ عليه قولهم في الجمع (مَلَائِك ومَلَائِكَة)[6]. فوزن مَلَك عنده هو (مَفَل) ومالك (مَافِل)[7], وتابعه في ذلك ابن عطية(ت542هـ), وذكره العكبري(ت616هـ) ونسبه إلى الجمهور, واختاره الرضي(ت686هـ) ونسبه إلى أبي عبيدة(ت210هـ), وكذلك فعل ركن الدين الاستربادي(ت715هـ), وذكر أبو حيان(ت745هـ)أنه قول أبي عبيدة واختاره ابن جني[8].

وذهب أبو العلاء المعري(ت449هـ) إلى أن وزن مَلَك هو (مَعَل) فهو يرى أن أصل (مَلَك) هو (مَلْأَك) مأخوذ من الأُلوكة وهي الرسالة، وعلى هذا يكون أصل اشتقاقه من(أَلَكَ) فهو في الأصل (مَأْلَك) ثم قُلب إلى(مَلْأَك) فالمحذوف عنده فاء الفعل وعنده وزن ملائكة (مَعَافِلَة)[9], وتابعه البيضاوي(ت685هـ)[10], ونُسب هذا الرأي إلى الكسائي (ت189هـ)[11].

---

[1] ينظر :شرح شافية ابن الحاجب, لركن الدين الاستراباذي:580/2.

[2] شرح ديوان علقمه الفحل,الأعلم الشنتمري:83

[3] الكتاب,سيبويه:279/4-280.

[4] ينظر :الكتاب:380/4.

[5] هو صدر بيت ذكره ابن جني في أغلاط العرب وعجزه (بآيه ما جاءت إلينا تهاديا, الخصائص), أبن جني:277/3.

[6] ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب:259/2.

[7] ينظر :الخصائص:81/2.

[8] ينظر :المحرر الوجيز:166/1. واللباب في علل البناء والإعراب:258/2, وشرح الشافية للرضي:347/2,وشرح الشافية لركن الدين الاستربادي:594/2,و البحر المحيط:أبو حيان الاندلسي:222/1.

[9] ينظر :رسالة الملائكة:أبو العلاء المعري:293/1, وشرحان على مراح الارواح في علم الصرف, ديكنقوز:101/1.

[10] ينظر: البيضاوي (انوار التنزيل وأسرار التأويل):للبيضاوي:67/1.

(ت189هـ)[1]. ولم يستحسن الرازي(ت606هـ) هذا الرأي وذكر أنّ فيه تعسفات كثيرة, وقال:((وأما ما قاله بعض أهل اللغة أن الملائكة جمع مَلْأَك, وأصل مَلْأَك من الأُلُوكة وهي الرسالة ففيه تعسفات أكثر ممّا ذكرنا بكثير))[2]0 ومن هذه التعسفات التي يراها الرازي هو أنه إذا كان أصل (مَلَك) هو (مَأْلَك) فلماذا لم يُجمع على (مَآلِك) كما فُعل بأخواته كمآرِب, ومآتِم, ومآكِل, ومنها أنّ مَلَكا لِمَ جُعِل مَلْأَك ولم يُفعل ذلك بأخواته، بمعنى أنه لَم لمْ يُستعمل مَرْأَب ومَثْأَم ومَكْأَل[3]0

وأحسب أن الرازي كان محقاً في عدم استحسانه للرأي القائل بالقلب في مَلْأَك بدليل ما ذكره. وتابعه الرضي في عدم استحسان هذا الرأي وعلل ذلك بارتكابهم القلب فيه واختار مذهب أبي عبيدة المذكور آنفاً لسلامته من القلب[4].

وذكر العكبري هذين الرأيين فنسب الأول إلى الجمهور, وأما الثاني فلم يُسمّ قائله, وذكر رأيين آخرين ولم يستحسنهما, **الأول:** يرى أن(مَلَك) هو من (لَأَكَ يَلْؤُكُ) إذا ردّدَ الشيء في فيه والرسالة كذلك فإن حاملها يضلّ يردّدها في فيه كي لا ينساها, وصدّر العكبري هذا الرأي بقيل[5]. والمعروف أنّ قيل تدلّ على القول الضعيف في الغالب ويثبت هذا الضعف بدلالة السياق, ونفهم من هذا أن أصل (مَلَكَ) هو(مَلَاَك) ثم حُذفت الألف فصار(مَلَكَ) وعلى هذا الرأي يكون وزن(مَلَكَ)هو(مَفَلَ) وهذا الرأي وإن أفضى إلى الوزن نفسه الذي أفضى إليه رأي ابن جني والمنسوب إلى أبي عبيدة ومن تابعهما ولكن التكلف واضح في أصل اشتقاقه. أمّا **الرأي الثاني** الذي لم يستحسنه العكبري ونسبه إلى قوم هو أن الميم في(مَلَكَ) أصل وأنه مأخوذ من المَلَكَة وهي القوة[6], ونفهم منه أن وزن(مَلَكَ)هو(فَعَل) ولم يُحذف منه شيء, واستبعد العكبري هذا الرأي وعلل ذلك بأن الجمع يبطل ماذهبوا إليه؛لأنّ (فَعَل) لا يُجمع على(مَفَاعِل) وقد جاء جمع مَلَك على مَلَائِك ومَلَائِكَة وذكر أن (أملَاَك) جمع شاذ[7] .

وذكر الرضي رأياً آخر في المسألة ونسبه إلى ابن كيسان(ت299هـ) قال:((وقال ابن كيسان:هو فَعْأَل من المُلْك لأنّه مالك للأمور التي جعلها الله إليه وهو اشتقاق بعيد وفَعْأَل قليل لا يُرتكب مثله إلا بظهور الاشتقاق كما في شَمْأَل))[8]0

واضح من كلام الرضي أنه لم يستحسن هذا الرأي وذلك بسبب اشتقاقه البعيد ؛ ولأن وزن(فَعْأَل) قليل في كلام العرب .

مما تقدم يتضح أن الرأي الراجح هو رأي أبي عبيدة وابن جني ومن تابعهما والذي يقضي بأن وزن(مَلَك) هو(مَفَلَ) محذوف العين وأن أصل اشتقاقه هو(لَأَك) بمعنى أرسل؛ وذلك لسلامته من القلب وقرب اشتقاقه وعدم إفضائه إلى وزن قليل في كلام العرب، ويعضد ذلك وجود نظيره في بعض اللغات السامية, ومازال فعله الثلاثي (لَأَكَ) يُستعمل في بعضها فهو في الحبشية بمعنى أرسل رسالة أو رسولاً, وفي العبرية بمعنى رسول, في حين لا نظير لمادّة (أَلَك) في تلك اللغات[9]

2. وزن موسى :

---

1 ينظر:المحرر الوجيز:298/1, وشرح الشافية للرضي:347/2, والتحرير والتنوير:398/1.

2 تفسير الرازي(مفاتيح الغيب), للرازي:259/8.

3 ينظر:تفسير الرازي:259/28.

4 ينظر:شرح الشافية للرضي:347/2.

5 ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب:258/2-259. والدر المصون, السمين الحلبي:250-251.

6 ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب:259/2.

7 ينظر:المصدر نفسه:259/28.

8 شرح الشافية للرضي:347/2.

9 ينظر:تداخل الاصول اللغوية وأثره في بناء المعجم,عبد الرزاق بن فراج الصاعدي:274/1.

ذهب سيبويه إلى أنّ وزن مُوْسَى (مُفْعَل) وذكر أنّ الألف من نفس الكلمة[1], وتابعه الأخفش(ت215هـ) واستدلّ على على ذلك بأنه يُصرف في النكرة ولو كان وزنه (فُعْلَى) فإنّه لا يُصرف لا في نكرة ولا في معرفة[2], وتابعهما ابن جني وحجته في ذلك أن (مُفْعَلاً) في الكلام أكثر من (فُعْلَى) ويرى أن زيادة الميم أوّلا أكثر من زيادة الألف رابعاً[3], وذكر الجوهري(ت393هـ) أنّ أبا عمرو بن العلاء يرى أنّ وزنه (مُفْعَل) واحتجّ لرأيه بما أحتجّ به الأخفش وابن جني معاً[4].

وذكر ابن السكّيت(ت244هـ) أنّ الكسائي والفرّاء(ت207هـ) يذهبان إلى أنّ وزنه(فُعْلَى)قال:((قال الكسائي والفرّاء وقد يؤنث وتقول:هذه مُوْسَى حديدة وهي فُعْلَى))[5] 0وذكره الجوهري كذلك[6]0 ونسب الرضي هذا الرأي للفرّاء ولم يستحسنه قال:((وقال الفرّاء:هي فُعْلَى؛ فلا تتصرف في كل حال؛ لكونه كالبُشْرَى, وهو عنده من الميس,لأنّ المزين يتبختر, وهو اشتقاق بعيد, قلبت عنده الياء واوا لانضمام ما قبلها))[7].

ويبدو أن الرضي كان مصيباً في عدم استحسانه لرأي الفرّاء ونستدلّ على ذلك من كلام الفرّاء نفسه فهو يذكر أنّ (فُعْلَى) لا تتصرف في كلّ حال, وقد أجمع العلماء على صرف موسى في النكرة, قال الخليل:((وبعضهم ينون موسى))[8]0 وقال أبو عمرو الشيباني(ت206هـ):((وهذه موسى منونة))[9]0 ومعلوم أن التنوين هو علامة صرف الاسم فالممنوع من الصرف لا ينون0 فضلاً عن ذلك ما نقله أبو حيان من أن أبا علي الفارسي (ت377هـ) يرى أن وزن موسى (مُفْعَل) وحجته في ذلك هي الإجماع على صرف(مُوْسَى) في النكرة وأن (فُعْلَى) لا تنصرف؛ لأنّ الألف فيها للتأنيث وألف التأنيث تمنع الصرف في المعرفة والنكرة[10]0

فإذا ثبت صرف مُوْسَى في النكرة وكان الفرّاء يرى أن (فُعْلَى) ممنوعة من الصرف في كل حال دلَّ ذلك على أن وزن موسى ليس(فُعْلَى), زد على ذلك ما نقله أبو حيان أيضا عن سيبويه من أنه يرى زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف آخرا وهذا ما ذهب إليه ابن جني قال:((واعلم أنّك إذا حصلت حرفين أصليين في أولهما ميم أو همزة, وفي آخرهما ألف فاقضي بزيادة الميم والهمزة وذلك أنّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك إلّا أن تجد ثبتا تترك هذه القضية إليه؛ وذلك نحو مُوْسَى وأَرْوَى وأَفْعَى ومثالهما مُفْعَل وأَفْعَل وذلك لأنّ مُفْعَلاً في الكلام أكثر من فُعْلَى وأَفْعَلَ أكثر من فَعْلَى))[11].

يتضح لنا مما تقدم أن وزن موسى هو (مُفْعَل) وليس (فُعْلَى) كما ذهب إليه الفرّاء وأنّ الرضي كان محقا في استبعاده لهذا الرأي وعدم استحسانه إياه بدليل كثرة (مُفْعَل) في كلامهم فهي أكثر من (فُعْلَى) وكذلك صرف مُوْسَى في النكرة وعدم صرف (فُعْلَى) لا في النكرة ولا في المعرفة .

3.وزن مَؤُوْنَة:

ذهب الخليل إلى أنّ وزن (مَؤُوْنَة) هو (فَعُوْلَة)، قال:((المَؤُوْنَة: فَعُوْلَة من مَانَهُم يَمُوْنَهُم, أي: يتكلّف مَؤُوْنَتَهم))[12], أمّا سيبويه فلم يذكر صراحة وزن مَؤُوْنَة ولكن يفهم من قوله أنّه يرى أنها(فَعُوْلَة) قال في حديثه على وزن فَعُوْلَة:((وكذلك

---

1 ينظر:الكتاب:213/3.
2 ينظر:الأصول:لابن السراج:3م351.
3 ينظر:سرع صناعة الإعراب:لابن جني:101/2.
4 ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية:للجوهري:2524/6.
5 ينظر:إصلاح المنطق,لابن السكيت:254/1.
6 ينظر:الصحاح:2524/6.
7 شرح شافية ابن الحاجب للرضي:347/2-348.
8 كتاب العين,للخليل:223/7.
9 الجيم, للشيباني:281/1.
10 ينظر:البحر المحيط:316/1-317.
11 سر صناعة الإعراب:101/2.
12 كتاب العين:389/8.

قالوا: القَوُوْل, والمَوُوْنَة, والنَوُوْم, والنَوُوْر, وقد همزوا كما همزوا أَدْؤُر لاجتماع الواو والضمّة))[1], وممّا يؤكد هذا الفهم لقول لقول سيبويه ما ذكره ابن جني, قال:((فمذهب سيبويه أنها فَعُولَة من مُنْتُ الرجل أَمُونَه, وأصلها مَوُوْنَة بلا همزة, كما تقول في فَعُوْلَة من القيام:قَوُوْم, ومن النوم: نَوُوْم, ثم تهمز الواو استحساناً للزوم الضمّة لها؛ فتصير مَؤُوْنَة))[2].والناظر في القولين يجد أن قول ابن جني هو تفسير لما ذكره سيبويه. وتابعهم الجوهري واختاره الرضي وركن الدين ولم يسميا قائله[3]. قائله[3]. والحقّ أنّه مذهب الخليل وسيبويه كما تقدم. وقد وهم صاحب كتاب(تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم)عندما أورد رأي سيبويه نقلاً عن ابن جني وذكر في الهامش أنّه لم يقف على هذا الرأي لسيبويه في الكتاب[4].

وذهب الفراء إلى أن وزن مَؤُوْنَة(مَفْعُلَة) وهي عنده مشتقّة من الأَيْن وهو التعب حيث كانت المَؤُوْنَة ثقلا على ملتزميها[5], فالأصل عنده (مَأْيُنَة) نُقلت الضمّة إلى ما قبلها وقلبت الياء واواً؛ لتُجانس الضمّة قبلها فصارت (مَؤُوْنَة)[6].ولم يستحسن ركن الدين الاستراباذي هذا الرأي وجعله من أبعد المذاهب, قال:((وأما مذهب الفرّاء فأبعد المذاهب, لأنه إذا وقعت ياء قبلها ضمّة كان الأولى, بل الواجب أن تبدل الضمة كسرة لتسلم الياء))[7]0

وهذا الذي استدلّ به ركن الدين هو مذهب الخليل إذ لا يجوز على مذهبه أن تكون مَؤُوْنَة من الأَيْن؛ لأنّها (مَفْعُلَة)ولو بنى(مَفْعُلَة) من الأَيْن لكانت(مَئِيْنَة)كما في(مَعِيشَة) من العَيْش, وجوّز الأخفش أنْ تكون(مَعُوشَة) ،وعلى هذا يجوز على مذهب الأخفش أن تكون (مَؤُوْنَة) من (الأَيْن) إنْ صحّ ما ذهب إليه.

ولكن المازني لم يستحسن رأي الأخفش في قوله(مَعُوْشَة) في(مَعِيْشَة), قال المازني نقلاً عن ابن السراج:((قول الأخفش في(مَعِيْشَة)(مَعُوْشَة)ترك لقوله في(مَبِيْع ومَكِيْل)وقياسه على مَكِيْل ومَبِيْع مَعِيْشَة)) [8]0

يبدو من قول المازني أنّ هناك تناقضا في قول الأخفش في (مَعُوْشَة) وقوله في (مَبِيْع ومَكِيْل) وذلك أن أصل مَبِيْع ومَكِيْل هو (مَبْيُوْع ومَكْيُوْل) فأُلقي بحركة الياء على ما قبلها فالتقى ساكنان فحُذفت الياء فصارت(مَكُوْل ومَبُوْع) ثم قلبت الضمّة كسرة, وقلبت الواو إلى ياء لتُجانس الكسر قبلها فصارت (مَكِيْل ومَبِيْع) فإذا كان قد قلب الضمّة إلى كسرة والواو إلى ياء هنا في(مَكِيْل ومَبِيْع) لمَ لا يقلب الضمة كسرة في(مَعِيشَة) لتسلم الياء, هذا ما يدلّ عليه قول المازني المذكور آنفاً وهو محقّ في ما ذهب إليه, وإذا كان الأمر كذلك فإن اشتقاق(مَفْعُلة) من(الأَيْن) على ما ذهب إليه الفرّاء غير جائز ؛لأنّه لو كان كذلك لصارت مَئِيْنَة كما هو مذهب الخليل، وبهذا فإن حجّة ركن الدين الاستربادي كانت قوية في وجوب قلب الضمة كسرة إذا سبقت الياء وذلك لتسلم الياء، وهذا الرأي أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الضمّة أثقل من الكسرة والمنطق اللغوي دائماً يميل إلى الخفة والسهولة فالإبقاء على الياء أولى من قلبها واوا. واستدلّ ركن الدين الاستربادي على رأيه أيضاً بأن مَؤُوْنَة مشتقّة من مَانَ وليس من الأَيْن بأن دلالة مَؤُوْنَة على مدلول مَانَ يَمُونُ هي دلالة مباشرة في حين أنها لا تدلّ دلالة مباشرة على الأَيْن وهو الثقل والتعب؛ لأنّه قد تحصل المَؤُوْنَة من غير ثقل أو تعب في بعض الصور[9]

---

[1] الكتاب:362/4.
[2] المحتسب في شواذ القراءات،لابن جني:214/1.
[3] ينظر:الصحاح:2198/6,وشرح الشافية للرضي:349/2,وشرح الشافية لركن الدين الاستربادي:602/2.
[4] ينظر:تداخل الأصول اللغوية (الهامش):402/1.
[5] ينظر:المحتسب في شواذ القراءات:214/1.
[6] ينظر:تداخل الأصول اللغوية:402/1.
[7] شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي:306/2.
[8] ينظر:الأصول:349/3.
[9] ينظر:شرح الشافية لركن الدين الاستربادي:602/2.

وذهب بعضهم إلى أنها(مَفْعُلة) مأخوذة من (الأَوْن) يقال للأتان إذا عظم بطنها قد أَوَّنَتْ ويقال للإنسان إذا امتلأ بطنه وانتفخت خاصرتاه أَوَّنَ وقيل أيضاً (الأَوْنَان) جانبا الخرج, فينبغي أن تكون مَؤُوْنَة مأخوذة من الأَوْن ؛لأنّها ثقل على الإنسان[1]0

ولا يرد على هذا الرأي بما رُدّ على الفرّاء؛ لأنّ الأَوْن عينه واو فلا يحتاج إلى قلب كما في الاشتقاق من الأَيْن ,ولكن اشتقاق مَؤُوْنَة من مَانَ يَمُوْنُ أقرب من اشتقاقها من الأَوْن لدلالة مَؤُوْنَة على مَانَ يَمُوْنُ دلالة مباشرة كما ذكره ركن الدين الاستربادي .

فالرأي الراجح في وزن مَؤُوْنَة هو(فَعُوْلَة)وهو مذهب الخليل وسيبويه؛ يدلّ عليه أصل الاشتقاق وكذلك موافقته للقياس إذ لو كان مَؤُوْنَة من الأَيْن لاقتضى ذلك مخالفة القياس وبهذا يكون ركن الدين الاستراباذي مصيبا في استبعاده لرأي الفرّاء وعدم استحسانه له.

المبحث الثاني

انعدام النظير وأثره في عدم الاستحسان

يراد بانعدام النظير أنّك لو حكمت بأصالة الحرف أو بزيادته لزم ذلك بناءً لم يوجد في كلام العرب[2], وهو أحد الأسس المهمة التي يعرف بها الحرف الزائد من الأصلي عندما لا يكون هناك اشتقاق ظاهر في الكلمة[3], وقد اتخذ العلماء هذا الأساس سببا وحجّة للحكم على بعض الآراء بعدم الاستحسان كما سيأتي:

1.زيادة الهمزة:

من ذلك ما ذهبوا إليه في همزة (ضَهْيَأ) والضَهْيَأ: هي المرأة التي لا ينبت لها ثدي ولا تحيض وسميت بذلك؛ لأنّها ضاهت الرجل أي شابهته[4], فذهب الزجاج(ت311هـ)إلى أنّ الهمزة زائدة كزيادتها في شَمْأَل وغَرْقِئ, وذكر أنّه لا يُعلم زيادة الهمزة في غير أوّل الكلمة إلّا في هذه الكلمات, بمعنى أنّه ليس من المواضع التي تزاد فيها الهمزة, ولكنه أجاز أن تكون الهمزة في ضَهْيَأ أصلا وأنّ وزنه(فَعْيَل) وإن كانت هذه البنية لا نظير لها في الكلام, واستدلّ على رأيه هذا بأنّه يَعرف كثيراً من الكلمات مما لا نظير له منه قولهم كَنَهْبَل ووزنه (فَنَعْلَل) وكذلك قَرَنْفُل ووزنه(فَعَنْلُل), وهذا الذي أجازه الزجاج لم يستحسنه ابن جني مستدلاً على ذلك بانعدام النظير؛ لأنّه ليس في كلامهم (فَعْيَل) بفتح الفاء[5].

كذلك لم يستحن ابن عصفور رأي الزجاج في جواز أصالة الهمزة في (ضَهْيَأ) ووصفه بالزعم دلالة على عدم استحسانه لهذا الرأي واستدلّ على ذلك بأن أصالة الهمزة في ضهيأ يفضي إلى بناء ليس له نظير في كلام العرب وهو (فَعْيَل), كذلك استدلّ بقراءة من قرأ (يضاهون)[6] من دون همز في قوله تعالى:﴿**يُضَاهِئون قولَ الذين كفروا مِنْ قَبْلُ**﴾ [سورة التوبة، من من الآية:30], فهذا يدل على زيادة الهمز عنده[7]0

ومما يعضد ما ذهب إليه ابن جني وابن عصفور في عدم استحسانهما لرأي الزجاج ما ذكره سيبويه بشأن هذه اللفظة, قال:((وتلحق الهمزة غير أوّل, وذلك قليل, فيكون الحرف على فَعْلَأ, وذلك نحو ضَهْيَأ صفة وضَهْيَأ اسم))[8]0

---

[1] ينظر:الأصول:349/3-350.

[2] ينظر: شرح الشافية لركن الدين الاستربادي:579/2.,ودستور العلماء(جامع العلوم في اصطلاحاته):84/1.

[3] ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب:224/2.

[4] ينظر:اساس البلاغة, للزمخشري:589/1,ولسان العرب:487/14.

[5] ينظر:سر صناعة الإعراب:144/1.

(6) وهي قراءة الجمهور غير عاصم ، إذ قرأ عاصم بالهمز (يضاهِئون)، ينظر: معاني القراءات للأزهري، أبو منصور الأزهري:451/1، و النشر في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري:406/1.

(7) ينظر:الممتع في التصريف:155/1.

(8)الكتاب:248/4.

وواضح من تمثيله بـ(فَعْلَأ) أنّه يرى زيادة الهمزة, كذلك يتّضح من قوله أنّ زيادة الهمزة في هذا الموضع قليلة بمعنى أنّه ليس من المواضع التي تغلب فيها زيادة الهمزة, فهي غالباً ما تزاد في أوّل الكلمة, ونلحظ هنا أيضا أن سيبويه قد رجّح زيادة الهمزة مع عدم غلبة زيادتها في هذا الموضع على انعدام النظير؛ لأنّ الحكم بأصالة الهمزة سيؤدي إلى ارتكاب بناء غير موجود في كلام العرب وهو بناء(فَعْيَل). وأحسب أنّه كان مصيبا في ترجيحه هذا؛ لأنّ عدم الغلبة تعني الوجود على قلّة أما انعدام النظير فيعني العدم, وترجيح بناء له نظير مع قلّته أولى من ترجيح بناء ليس له نظير أصلا.

كذلك ممّا يقوِّي موقف ابن جني وابن عصفور ما ذهب إليه أبو حيان من زيادة الهمزة في(ضَهْيَأ)[1]0 وتابعه في ذلك السمين الحلبي وعلّل رأيه بأن الحكم بأصالة الهمزة يؤدي إلى بناء غير موجود في كلام العرب[2]0 وتابعه في ذلك الشهاب الخفاجي(ت1069هـ) معللاً رأيه كذلك بانعدام النظير [3]0

وعلى هذا يكون الرأي الراجح في المسألة هو زيادة الهمزة في (ضَهْيَأ) وأنّ وزنها هو(فَعْلَأ) وأنّ ابن جني وابن عصفور لم يكونا بعيدين عن الصواب في عدم استحسانهما لرأي الزجاج في جواز أصالة الهمزة في ضَهْيَأ .

2. زيادة النون:

من ذلك خلافهم في كلمة (مَنْجَنِيق) فبعضهم يرى زيادة الميم وبعضهم يرى زيادة النون , فذهب ابن دريد (ت321هـ) إلى أن الميم في مَنْجَنِيْق زائدة واستدلّ على ذلك برواية نُقلت له عن أبي عبيدة[4] (ت208هـ), أنّه سأل إعرابيا عن حروب حروب كانت بينهم فأجاب الإعرابي((كانت بيننا حروب عُوْنٌ تُفْقَأُ فيها العيون مرّة نُجْنَقُ وأخرى نُرْشَقُ)) [5]0

فقول الإعرابي (نُجْنَقُ) يدلّ عنده على أن الميم زائدة ولو كانت أصلية لقال(نُمَجْنَقُ). وهذا الذي ذهب إليه ابن دريد لم يلقَ استحسانا لدى ابن جني الذي رأى أنّ الميم في مَنْجَنِيْق أصلية, فبعد أن ذكر رأي ابن دريد, قال:((والقول عندي:أنّ الميم من نفس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمان والنون زائدة لقولهم:(مَجَانِيْق) وسقوط النون في الجمع))[6]0 فهو يرى أصالة الميم كما هو رأي المازني وزيادة النون ويعني بذلك النون الأولى في منجنيق, واستدلّ على رأيه بالجمع وهو(مَجَانِيْق) وذلك لثبات الميم وسقوط النون, والمعروف أنّ الذي يسقط في الجمع هو الحرف الزائد, ولا يسقط الحرف الأصلي في الجمع إلّا إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف والذي يسقط منها حينئذ هو إمّا الحرف الأخير أو ما قبل الأخير كما في (فَرَزْدَق) فيجمع على(فَرَازِد أو فَرَازِق) فثبات الميم في (مَجَانِيْق) وسقوط النون وهي في موقع لا يصحّ فيه سقوط الحرف الأصلي في الجمع يدلّ على زيادة النون وأصالة الميم عنده, وردّ على ما استدل به ابن دريد من قول الإعرابي(نُجْنَق) بأنه مشتق من (المَنْجَنِيْق) إلا أن فيه ضربا من التخليط؛ لأنّهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه ؛ لأنّه ليس من كلامهم فاجترؤا عليه وغيروه, وكان قياسه(نُمَجْنَق) فربما شبهوه بما في أوّله ميم زائدة في كلامهم فعندما اشتقوا منه الفعل أسقطوا منه الميم[7]0 ونلحظ هنا أنّ ابن جني قد اتكأ على الاشتقاق في عدم استحسانه لرأي ابن دريد .

أما ابن عصفور فقد استند إلى الاشتقاق وإلى انعدام النظير في عدم استحسانه لرأي ابن دريد, فقد ذهب إلى أصالة الميم في (مَنْجَنِيْق) واستدلّ بجمعه على(مَجَانِق) فهو هنا يستدلّ بالاشتقاق, وذكر أنّ هذا الاشتقاق يدلّ على زيادة النون

---

(1) ينظر:البحر المحيط:365/5.
(2) ينظر:الدر المصون:39/6-40.
(3)ينظر:حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي:320/4.
(4) أبو عبيدة :هو معمر بن المثنى النحوي اللغوي, ينظر:البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:295/1.
(5) ينظر:جمهرة اللغة:490/1.
(6) المنصف:147/1.
(7) ينظر:المنصف:147/1.

الأولى في (مَنْجَنِيْق) وزيادة النون الأولى تدل على أصالة الميم إذ لا يجتمع حرفان زائدان في أوّل الاسم الذي لا يجري على الفعل, وهو هنا يستدل بعدم النظير, وبزيادة النون الأولى استدلّ أيضاً على أصالة النون الثانية إذ أنّ زيادة النون الثانية تقضي بأن يكون وزن مَنْجَنِيْق(فَنْعَنِيْل) وهو وزن ليس له نظير في كلام العرب[1].

ومما يعضد ما ذهب إليه ابن جني وابن عصفور في عدم استحسانهما لرأي ابن دريد في زيادة الميم في (مَنْجَنِيْق) هو ما ذكره سيبويه وقد استدلّ على أصالة الميم بجملة من الأدلة وهي أنّك إذا جعلت النون الأولى من أصل الكلمة أصبحت على أربعة أحرف والزيادة لا تلحق بنات الأربعة في أوّلها إلّا في الأسماء الجارية على أفعالها ويريد بذلك الاسماء المشتقة نحو(مدحرج) فدلّ ذلك على أصالة الميم, وإن كانت النون الأولى زائدة فلا تزاد الميم معها؛ لأنّ الأسماء والصفات التي لا تجري على الأفعال المزيدة لا يلتقي في أولها حرفان زائدان متواليان, ويدلّ هذا أيضاً على أصالة الميم, وفضلا عن هذا وذاك فقد استدلّ برأي آخر جميل وهو أنّه لو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرة الميم في غلبة زيادتها أولا والتي لم يقع بعدها زائد فكذلك الميم لم يقع بعدها زائد فهو يرى أنّها حجّة كافية على أصالة الميم[2].

والناظر في أدّلة سيبويه التي ذكرها يجد أنّه استند في ذلك كلّه إلى انعدام النظير, فهو لم يُجز زيادة الميم أولاً مع أربعة أحرف في الاسماء غير الجارية على أفعالها؛ لانعدام النظير لأنّه غير موجود في كلام العرب, كذلك لا يوجد اسم غير جارٍ على فعله في أوّله زيادتان وهو بذلك احتكم إلى انعدام النظير أيضا, كذلك منع أن يأتي بعد الميم حرف زائد كما أن نظيرتها الهمزة لا يأتي بعدها حرف زائدة وذلك في الاسماء غير الجارية على أفعالها. وهذا الذي ذكره سيبويه لا يدع مجالاً للشك في أصالة الميم في منجنيق وأنّ وزنه (فَنْعَلِيْل), وقد تابع سيبويه في ذلك ابن قتيبة[3], والمبرد[4], وابن السراج[5], والازهري(ت370هـ)[6],والجوهري (ت393هـ)[7], والزمخشري(ت538هـ)[8], وابن بري(ت582هـ)[9], والعكبري[10].

نخلص مما تقدم أنّ الميم في منجنيق أصل وأنّ النون الأولى زائدة وأنّ وزنه(فَنْعَلِيْل), وبذلك يكون ما ذهب إليه ابن جني وابن عصفور في عدم استحسانهما لرأي ابن دريد في محلّه؛ وذلك لأنّ ما احتجّ به ابن دريد هو حكاية بعض الأعراب وما احتج به ابن جني وابن عصفور وغيرهما وهو جمع مَنْجَنِيق على مَجَانِيْق هو متّفق عليه عند عامّة العرب[11], فضلا عن ذلك ما ذكره سيبويه من الأدلّة .

3. زيادة الواو:

من ذلك ما وقع من خلاف في واو(وَرَنْتَل) وهو الشّر, والداهية, والأمر العظيم[12], وقيل اسم موضع[13]0 فذهب الجمهور إلى أنّ الواو أصل[14], وزعم بعضهم أنّها زائدة, ولم يستحسن المرادي(ت749هـ) هذا الزعم وضعّفه معللاً ذلك

---

(1) ينظر:الممتع:169/1-170.
(2) ينظر:الكتاب:309/4.
(3) ينظر: غريب الحديث, لابن قتيبة:406/1.
(4)ينظر:المقتضب:59/1.
(5) ينظر:الأصول:50/3.
(6) ينظر:تهذيب اللغة:41/10.
(7) ينظر:الصحاح:1455/4.
(8) ينظر:الفائق في غريب الحديث, للزمخشري:240/1.
(9) ينظر:في التعريب والمعرب, لابن بري:146/1.
(10) ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب:225/2.
(11) ينظر:شرح الشافية للرضي:351/2.
(12) ينظر:المحكم والمحيط الأعظم:552/9,ولسان العرب:724/11,والقاموس المحيط:1068/1.
(13) ينظر:معجم البلدان, للحموي:374/5.
(14) ينظر:ارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان الأندلسي:210/1-211.

بانعدام النظير,قال:((وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل– وهو الشّر– زائدة على الندرة, وهو ضعيف؛ إذ لا نظير لذلك, ولأنّه يؤدي إلى بناء (وَفَنْعَل), وهو مفقود والصحيح أن الواو أصل))[1]0

ويّتضح من قول المرادي أنّ زيادة الواو في (وَرنتَل) تؤدي إلى انعدام للنظير من جهتين: **الأولى** أنّ الواو لا تزاد أولا بحال من الأحوال والحكم بزيادتها هنا يؤدي إلى انعدام النظير وهذا ما اراده بقوله:((إذ لا نظير لذلك)), أما من الجهة **الثانية** أنّ زيادة الواو تُفضي إلى أن يكون وزن (وَرَنْتَل) هو(وَفَعْتَل) وهو بناء لا نظير له في كلام العرب, ويتّضح من تمثيله بـ(وَفَنْعَل) أنّه يرى زيادة النون .

ومما يؤكد اصالة الواو ويعضد ما ذهب إليه المرادي في عدم استحسانه لرأي القائل بزيادة الواو في(وَرَنْتَل) ما ذكره جمهور العلماء من الذين سبقوه والذين جاءوا بعده, فهذا سيبويه يقول:((فأمّا وَرَنْتَل فالواو من نفس الحرف لأنّ الواو لا تزاد أولا أبدا))[2]0واضح أن سيبويه قد استدلّ على حكمه هذا بانعدام النظير إذ إنّ الحكم بزيادة الواو يؤدي إلى وزن ليس له نظير في الكلام, فهو يرى أن الحرف لا يزاد في أي حال وفي أي موضع ،ويقول في ذلك:((فإنّما تنظر إلى الحرف كيف يزاد وفي أي المواضع يكثر))[3]0 وقد تابعه ابن السراج في أصالة الواو وذكر العلّة نفسها التي ذكرها سيبويه[4].

أما ابن جني فقد فصّل القول في هذه المسألة وكشف الغرض وزاد في البيان وقوّى العلّة,فذكر في كتابه(سر صناعة الإعراب) أنّ الواو أصل والنون زائدة في (وَرَنْتَل) وأنّ الكلمة رباعية وعلّل أصالة الواو بأنّها لا تزاد أولاً البتة[5]. وهو هنا لم يُزد شيئا على ما ذكره سيبويه, أمّا تفصيله وكشفه وبيانه فقد جاء في كتابيه(الخصائص, والمنصف), فهو يرى أنّ الواو في (وَرَنْتَل) تجعلك بين ضربين: **أحدهما** أن تجعل الواو أصلاً في ذوات الأربعة من غير تكرار الواو, والواو لا تأتي في ذوات الأربعة إلا مع التكرار نحو: الوصوصة, وضوضيت, وقوقيت[6], والضرورة **الأخرى** أنْ تجعل الواو زائدة أولا والواو لا لا تزاد أولا البتة, ويرى أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك لأنّ الواو قد تكون أصلا في ذوات الأربعة في حال من الأحوال وذلك في حال التكرار(التضعيف), أمّا أن تزاد أولا فإنّ هذا أمرٌ لم يوجد في حال[7].

ونجد ابن جني هنا قد احتكم إلى انعدام النضير في اختياره لأصالة الواو؛ لأنّ القول بزيادة الواو يؤدي إلى أمر لا نظير له وهو زيادة الواو في أوّل الكلمة. فهو لم يستحسن الرأي القائل بزيادتها بسبب انعدام النظير. وممن تابع ابن جني في ذلك صلاح الدين الدمشقي(ت761هـ), فهو يرى أن الواو في (وَرَنْتَل) قد تعارض فيها شيئان كل منهما على خلاف الأصل, وقد اختار أصالة الميم وعلّل ذلك بثلاثة أمور, **الأول** ما ذكره ابن جني, **والثاني** أن القول بالأصالة عنده أولى من القول بالزيادة في هذا الموطن, **والثالث** أن جعل الواو زائدة يؤدي إلى بناء لا نظير له في كلام العرب وهو(وَفَنْعَل) وجعلها أصلا يؤدي إلى بناء موجود وله نظير وهو(فَعَنْلَل) نحو (جَحَنْفَل)[8], وبذلك نجده أيضا قد احتكم إلى انعدام النظير في عدم استحسانه للرأي القائل بزيادة الواو .

([1]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك, للمرادي1535/3.
([2]) الكتاب:315/4.
([3]) الكتاب:318/4.
([4]) ينظر:الأصول:263/3.
([5]) ينظر:سر صناعة الإعراب:243/2.
([6]) أصلهما ضوضوت وقوقوت.
([7]) ينظر:الخصائص:213/1-214, والمنصف:171/1.
([8]) ينظر:الفصول المفيدة في الواو المزيدة, لصلاح الدين الدمشقي:41/1.

وممن ذهب إلى أصالة الواو في (وَرَنْتَل) وزيادة النون فيها ابن سيده, والزمخشري, وابن الحاجب, واحتجّ هؤلاء بأن الواو لا تزاد أولا البتة[1]0 واحتجّ ابن عصفور بأن الحكم بزيادة الواو يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له[2]0واحتجّ ابن مالك(ت672هـ) بأن زيادة الواو المصدرة لا نظير له[3]0 وديكنقوز(ت855هـ) والسيوطي ذهبا إلى أصالة الواو ولم يعللا[4] .

وخلاصة القول أنّ المرادي كان مصيبا في عدم استحسانه للرأي القائل بزيادة الواو في(وَرَنْتَل) وأنّ وزن وَرَنْتَل هو(فَعَنْلَل) بدليل ما ذكره العلماء من أن الحكم بزيادة الواو يؤدي إلى انعدام النظير وهو أمرٌ مرفوض عندهم .

المبحث الثالث

غلبة الزيادة وأثرها في عدم الاستحسان

لا شكَّ في أنّ الحروف الزوائد لا تزاد في الكلمات زيادة عشوائية بلا انتظام, وإنّما هناك مواضع تكثر فيها زيادة الحرف وأخرى تقلّ فيها تلك الزيادة, وربما تنعدم زيادة الحرف في موضع ما, وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى قائلا:((فإنما تنظر إلى الحرف كيف يزاد وفي أيّ المواضع يكثر))[5], وكثرة زيادة الحرف في موضع ما تسمى غلبة الزيادة, وهو أحد الأسس الأسس التي يُعرف بها الأصلي من الزائد, وقد اتّكأ عليه العلماء للحكم بعدم الاستحسان على بعض الآراء كما سنرى:

1.زيادة الهمزة:

من ذلك قولهم:(أَيْدَع) وهو صبغ أحمر, ويقال: أَيْدَعَ الحَجَّ أوجبه على نفسه[6], وقيل هو الزعفران[7], وذهب ابن الحاجب(ت646هـ) إلى أنّ الهمزة فيه زائدة؛ لأنّ الحكم بأصالتها يخرج الكلمة عن الأوزان المشهورة[8]. ولم يستحسن الرضي تعليل ابن الحاجب هذا, فهو يرى أنّ الحكم بأصالة الهمزة لا يخرج الكلمة عن الأوزان العربية؛ لأنّ(فَيْعَل)–بفتح العين– ليس بخارج عن الأوزان إذا كانت عين الكلمة حرف صحيح نحو: صَيْرَف وضَيْغَم, وإنّما يخرج هذا الوزن عن الأوزان المشهورة إذا كانت عين الكلمة حرف معتل[9] .

فالرضي لا يعترض على الحكم بزيادة الهمزة في (أيْدَع) كما ذهب إليه بعض الباحثين إذ جعل الرضي في ذلك مخالفا لرأي جمهور اللغويين, فقد أثبت الباحث أنّ جمهور اللغويين يرون زيادة الهمزة في أَيْدَع إلّا الرضي فقد خالفهم في ذلك[10], والحقّ أنّ الرضي لم يُخالف أحداً في ذلك, ولم يقل بأصالة الهمزة في أَيْدَع, ومن ينعم النظر في كلام الرضي سيجد بطلان هذا الإدعاء. فقد فسّر الرضي كلام ابن الحاجب وشرحه وبيّنه قبل أن يطلق حكمه, ولو أن هذا الباحث تأمل في كلام الرضي مليا لما حكم بما حكم. ولبيان هذه المسألة أكثر سأذكر ما قاله كل من ابن الحاجب والرضي في ذلك, قال ابن الحاجب:((فإن تعيّن أحدهما رُجِّح بخروجهما كميم مريم ومدين وهمزة أَيْدَع))[11], وقد شرح الرضي كلام ابن الحاجب هذا بقوله:((قوله(رُجِّح بخروجهما) الفعل مسند إلى الجار والمجرور: أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة

---

(1) ينظر:المحكم والمحيط الأعظم:552/9, والمفصل:502/1, والشافية:76/1.
(2) ينظر الممتع:85/1.
(3) ينظر:شرح الكافية الشافية:2038/3-2039.
(4) ينظر:شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف,لديكنقوز :48/1, وهمع الهوامع:454/3.
(5) الكتاب:318/4.
(6) ينظر:العين:225/2,و مقاييس اللغة:155/6, والمخصص:275/3, وتاج العروس:425/22.
(7) ينظر:اللباب في علل النحو والإعراب, وشرح الشافية لركن الدين الاستربادي:640/2.
(8) ينظر:الشافية:78/1-79.
(9) ينظر:شرح الشافية للرضي:392/2.
(10) ينظر:الخلاف الصرفي في العربية, رسالة ماجستير, كلية الآداب, الجامعة المستنصرية:333-334.
(11) الشافية:79/1.

عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادته فيحكم بزيادة ما لا يُخرج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّر زائدا كميم مريم فإنّك لو حكمت بزيادتها بقيت الزنة مَفْعَلَا وليست بخارجة عن الأوزان ولو قدرت الياء زائداً بقيت الزنة فَعْيَلا وهي خارجة عن الأوزان قوله(همزة أَيْدَع) ليس بوجه لأنّ فَيْعَلا-بفتح العين- ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين)).

بدا واضحا من كلامهما أن الرضي لم يقل بأصالة الهمزة ولا بزيادتها وكل ما يفهم من كلامه أنّه لم يستحسن رأي ابن الحاجب في أن أصالة الهمزة تُخرج الكلمة عن الأوزان المشهورة. فهو يرى أن أصالة الهمزة لا تخرج الكلمة عن الاوزان المشهورة وكذلك الحكم بأصالة الياء لا يخرج الكلمة عن تلك الأوزان, ونجد أنّ ابن الحاجب هنا قد استند في حكمه هذا إلى انعدام النظير فهو حكم بزيادة الهمزة لكي لا تخرج الكلمة إلى وزن لا نظير له؛ لأنّ الحكم بأصالة الهمزة من وجهة نظره سيؤدي إلى ارتكاب وزن لا نظير له, وهذا ما فنده الرضي وأثبت وجود النظير له .

فإذا كان الحكم بزيادة الهمزة والياء معا غير جائز؛ لأنّه يؤدي إلى ابقاء الكلمة على حرفين, وليس هناك اشتقاق واضح يثبت أحدهما, وأنّ الحكم بزيادة أحدهما وأصالة الآخر يؤدي إلى انعدام النظير لم يبقَ لنا إلّا أن نحتكم إلى غلبة الزيادة لمعرفة الحرف الزائد, وهذا ما ذهب إليه سيبويه, قال:((فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعا فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم إلا ترى أنك لو سميت رجلا بأَفْكَل وأَيْدَع لم تصرفه. وانت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف, وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإنْ لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا, لكثرة تبيّنها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة والتي يشتقون ما تذهب فيه الألف؛ فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا))[1] واضح من كلام سيبويه أنّه احتكم إلى غلبة الزيادة في الحكم على الهمزة بأنّها زائدة ويدلّ عليه قوله:((لكثرة تبيِّنها زائدة)) وأنّه لم يعرف زيادتها من طريق الاشتقاق بدليل قوله:((وانت لا تشتقّ منها ما تذهب فيه الألف))؛ لأنّ الحرف الزائد لا بدّ له من أن يسقط في تقليبات الكلمة.وإنما أراد سيبويه بالألف هنا الهمزة بدلالة السياق.

وقد تابع سيبويه في ذلك كلّ من المبرد(ت285هـ), وابن السراج, وابن الحاجب, والمؤدب, وابن سيدة, والعكبري, وابن يعيش(ت643هـ),وركن الدين الاسترابادي, والاشموني, وقد استدلّ جميع هؤلاء بكثرة زيادة الهمزة أولا[2], مما يدلّ على على أنّهم استندوا إلى غلبة الزيادة في الحكم بزيادة الهمزة في(أَيْدَع) .

ممّا تقدّم يتّضح أنّ الرأي الراجح في المسألة وهو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من الحكم بزيادة الهمزة وأنّ وزن أَيْدَع هو(أَفْعَل), وأنّ الرضي كان محقا في عدم استحسانه لتعليل ابن الحاجب, ولو أنّ ابن الحاجب استدلّ على زيادة الهمزة بكثرة زيادتها أولا لكان رأيه مستحسنا.

2.زيادة الميم:

من ذلك ما ذكره بعض العلماء في ميم(دُلَامِص). والدُلَامِص البرّاق وذهبٌ دُلَامِص ودُلمص ودُمَالِص ودُمِلص الذي يبرق بروقاً شديدا[3], فذهب الخليل إلى أنّ الميم في (دُلَامِص) زائدة ووزنه (فُعَامِل), ودليله في ذلك أنهم قالوا:دُليص

---

(1) الكتاب:310/1.

(2) ينظر:المقتضب:315/3, والأصول:232/3, والمنصف:100/1, ودقائق التصريف, للمؤدب:368, والمخصص:275/3,واللباب في علل البناء والإعراب:2م231, وشرح المفصل لابن يعيش:142/9, والممتع:157/1, وشرح الشافية لركن الدين الاسترابادي:640/2, وشرح الاشموني:61/4.

(3) ينظر:العين:187/7, والصحاح:1040/3, والقاموس المحيط،للفيروزآبادي:620/1.

قالوا:دُليص ودُلاص في معناه[1],وتابعه في ذلك سيبويه, والمبّرد, وابن جني, والجوهري(ت370هـ),والزمخشري(538هـ),والعكبري, وابن عصفور ,وابن منظور(ت711هـ)[2].

ولم يستحسن المازني(ت247هـ) رأي الخليل ووصفه بالزعم, قال:((وزعم الخليل أن(دُلامِص) الميم فيه زائدة, وهو(فُعَامِل) والدليل على ذلك قولهم: دِلاص ودَليص في معنى دُلامِص))[3], وذهب المازني إلى أنّ الميم في دُلامِص أصل وأنّه رباعي بمعنى(دَلِيْص), وليس بمشتق منه كما أن (سِبَطْر) بمعنى(سِبَط) وليس منه[4], وقد تابعه في ذلك المؤدِّب (من علماء القرن الرابع الهجري), وذكر ما ذكره المازني تماما[5].

وقد علّل ابن جني سبب اختيار المازني أصالة الميم وعدم الحكم بزيادتها, قال:((وذلك أنّه لمّا لم يرَ الميم قد كثرت زيادتها غير أوّل, ووجد في كلامهم ألفاظ ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية وليس بين هذه وهذه إلّا زيادة الحرف الذي كمّل الأربعة, حمل دُلامِص عليه هربا من القضاء بزيادة الميم غير أوّل))[6] . والواضح من تعليل ابن جني لرأي المازني أنّ المازني قد اتّكأ على غلبة الزياة بعدم استحسانه لرأي الخليل؛ لأنّ زيادة الميم حشواً قليل وإنّما تكثر زيادتها وتغلب في أوّل الكلمة لا في وسطها لذلك حكم المازني بأصالتها, ولم يستحسن رأي الخليل.

ولم يستحسن ابن جني رأي المازني واختار رأي الخليل, قال:((مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان))[7], واحتجّ للخليل بأنّه لمّا رأى (دُلامِصا) بمعنى(دليص), ووجد الميم قد زيدت في غير أوّل كما في(زرقم وستهم وستهم) حكم بزيادة الميم[8], بمعنى أنّ الميم وإن كانت تغلب زيادتها في أوّل الكلمة إلا أنّها ثبتت زيادتها غير أوّل وإن كانت قليلة فما المانع من زيادتها حشوا.

وقد نسب ابن عصفور القول بأصالة الميم إلى أبي الحسن الأخفش, فضلا عن المازني, ولم يستحسن هذا الرأي منهما ووصفه بالزعم, وذكر أنّ ما حملهما عليه هو قلّة مجيء الميم زائدة حشواً, وقد فنّد حجّتهما في أن(دُلَامِص ودَلِيص) كـ(سِبَطْر وسِبَط)؛ لأنّ الذي قاد إلى الحكم على (سِبَطْر وسِبَط) بأنّهما أصلان مختلفان, هو أن الراء لا تأتي زائدة في موضع, أمّا الميم فقد جاءت زائدة طرفاً في غير أوّل كما في (زُرْقُم وسُتْهُم) وأشباههما, وجاءت حشوا كما في (تَمَسْكَنَ) وأخواته, وأولا فيما لا يحصى كثرة, فأذا دلّ الاشتقاق على زيادتها فينبغي أن يحكم عليها بالزيادة, وباب(سِبَطْر وسِبَط) قليل جداً لا ينبغي أنْ يُرتكب إلّا عند الضرورة[9].

وأحسب أنّ ما ذهب إليه ابن عصفور في الردّ على استدلال الأخفش والمازني كان صوابا؛ لأنّ الراء ليس من حروف الزيادة أصلا فلمّا وجدت في (سِبَطْر) دون (سِبَط) حُكم بأصالتها, وحُكم على الكلمتين بأنهما أصلان مختلفان, أمّا الميم فهي من الحروف الزوائد وإن كان موضع زيادتها في أوّل الكلمة إلا أنّه يمكن أن تزاد في غيره على قلّة مع دلالة الاشتقاق عليه, وبهذا فإنّ المازني لم يكن مصيباً في عدم استحسانه لرأي الخليل وأن الرأي الراجح في المسألة هو أن الميم في(دُلامص) زائدة وأن وزنه(فُعَامِل) كما ذهب إليه الخليل .

---

(1) ينظر:الأصول:209/3, وسر صناعة الإعراب:102/2, والمنصف:151/1, والمدارس النحوية, لشوقي ضيف:120/1.
(2) ينظر:الكتاب:325/4, واالمقتضب:59/1, والمنصف:152/1, والصحاح:1040/3, والمفصل:502/1, واللباب في علل النحو والإعراب:253/2, والممتع:161/1, ولسان العرب:38/7.
(3) المنصف:151/1.
(4) ينظر:المصدر نفسه:151/1-152.
(5) ينظر:دقائق التصريف:370-371.
(6) المنصف:152/1.
(7) المصدر نفسه:152/1.
(8) ينظر:المصدر نفسه:152/1.
(9) ينظر:الممتع:165/1.

3.زيادة النون:

من ذلك ما وقع من خلاف في نون(ضَيْفَن), والضَيْفَن: هو الذي يأتي مع الضيف من غير دعوة[1]. فذهب أبو زيد الأنصاري(ت215هـ) إلى أنّ النون في ضَيْفَن أصل, واستدلّ على ذلك بأنّه سمع من العرب من يقول ضَفَنَ الرجل يضْفِنُ: إذا جاء ضَيْفاً مع الضيف[2].

ولم يستحسن المازني هذا الرأي وعدّه زعما وذكر أنّ ضَيْفا في هذا المذهب يكون وزنها(فَيْعَل), وذهب المازني إلى أنّ النون في ضَيْفَن زائدة؛ لأنّه مشتق من الضَيْف[3], ولم يستحسن ابن جني رأي المازني ورجّح رأي أبي زيد في المسألة, قال:((كلا الاشتقاقين مذهب وقول أبي زيد في هذه كأنّه أقوى؛ لأنّ المعنى يطابقه))[4], واستدل بقول الشاعر:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلْضَيْفِ ضَيْفَنٌ　　　فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضِّيُوْفُ الضَّيَافِنُ

فهو يرى أن قولهم: ضَفَنَ يَضْفَنُ بهذا المعنى يشهد بأن وزن ضَيْفَن فَيْعَل, واستدلّ بدليل آخر يقوي ما ذهب إليه أبو زيد الإنصاري وهو أن(فَيْعَلا)أكثر في الكلام من(فَعْلَن)[5]. وبهذا نجد أن ابن جني قد استدلّ على عدم استحسانه لرأي لرأي المازني مرّة بالاشتقاق ومرّة أُخرى بغلبة الزيادة وهي أن زيادة الياء ثانياً أكثر من زيادة النون آخرا إذ لم تغلب زيادة النون في هذا الموضع .

كذلك لم يستحسن ابن عصفور الرأي القائل بزيادة النون في (ضَيْفَن), ورجّح رأي أبي زيد, وذهب إلى أنّه أقوى من الرأي القائل بزيادة النون, واحتجّ لرأيه هذا بغلبة الزيادة, فهو يرى أنّ النون في هذا الموضع لا تكون إلّا أصلا كما أن(فَيْعَلاً) أكثر من(فَعْلَن) في الكلام[6] .

وقد وافق أبو بكر ابن السراج بين القولين, وذكر تخريجا لما ذهب إليه أبو زيد الإنصاري, من أنّه سمعهم يقولون: ضَفَنَ الرجل يَضْفَنُ, قال أبو بكر في ما نقله ابن جني:((وذلك أنّه لمّا سمعهم يقولون: ضَيْفَن, وكانت فَيْعَل أكثر في الكلام من فَعْلَن, توهمه فَيْعَلا فاشتق الفعل منه, بعد أنْ سبق إلى وهمه هذا فيه, فقال ضَفَنَ يَضْفَن))[7] .

ولعلّ ما ذهب إليه أبو بكر أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الرأي الذي عليه جمهور النحاة هو زيادة النون. فقد ذهب إليه الخليل, وسيبويه, وابن السكّيت, والمبّرد, وابن دريد, وعلي بن عيسى الرماني(ت384هـ)والعكبري[8]. وقد نقل السيوطي(ت911هـ) عن الأصمعي(ت216هـ)أنّه قال:((زادت العرب النون في أربعة أحرف من الاسماء قالوا: رَعْشَن للذي يرتعش, وللضيف ضَيْفَن, وامرأة خَلْبَن, وهي الخرقاء, وناقة عَلْجَن: وهي الغليضة المستعلجة الخلق))[9] .

مما تقدم يتضح لنا أن الرأي الراجح هو زيادة النون في ضَيْفَن, وأنّ وزنه(فَعْلَن) يدلّ على ذلك اشتقاقه من الضيف, وأن المازني كان مصيباً في عدم استحسانه لرأي أبي زيد, أما ابن جني وابن عصفور فقد جانبا الصواب في عدم استحسانهما للرأي القائل بزيادة النون .

---

(1) ينظر:العين:46/7.
(2) ينظر: الخصائص:123/3, وسر صناعة الإعراب:116/2,وتصريف المازني ضمن المنصف:167/1, والممتع:180/1,
(3) ينظر:تصريف المازني ضمن المنصف:167/1,
(4) المنصف:168/1,
(5)ينظر:المنصف:168/1.
(6) ينظر:الممتع:180/1.
(7) الخصائص:123/3.
(8) ينظر:الجمل في النحو, للخليل:332/1, والكتاب:270/4, والكنز اللغوي في اللسن العربي, لابن السكيت :61/1, والمقتضب:337/3, جمهرة جمهرة اللغة:48/1, ومنازل الحروف, للرماني:32/1, واللباب في علل النحو والإعراب:266/2.
(9) المزهر في علوم اللغة وأنواعها, للسيوطي:226/2.

4. زيادة الهاء:

من ذلك ما ذكره العلماء من أراء في هاء (أُمَّهَات) وأمٌّ الشيء أصله. ومكّة أم القرى. والأمّ: الوالدة[1], فبعضهم ذهب ذهب إلى أنّ أُمَّهَات جمع أُمّ والهاء فيه زائدة[2], وبعضهم رأى أنّه جمع(أُمَّهَة) والهاء فيه أصل[3], وذهب بعضهم الآخر إلى أن الهاء في أُمَّهَة زائدة فهي زائدة في الجمع أيضاً[4]. وعلى هذا النحو تعددت الآراء, فكان منها المستحسن ومنها غير المستحسن عندهم.

فذهب المبرد إلى أنّ الهاء في(أُمّهَات)زائدة؛ لأنّها من حروف الزيادة, ويرى أنّها لو جمعت على الأصل لقيل فيها(أُمَّات), وذكر أنّ(أُمَّهَات)تُستعمل في الإنس أي للعاقل و(أُمَّات) تُستعمل لغير العاقل على الأكثر, وأنّ الهاء زيدت للفرق بينهما[5], وفي هذا الكلام ردّ على ابن جني وابن عصفور اللذين ذكرا أن المبرّد أخرج الهاء من حروف الزيادة[6], فها هو يذكر أنّ الهاء من حروف الزيادة .

ونفهم من كلام المبرد أنّ جمع أُمّ هو أُمَّات على الأصل وزيدت فيه الهاء فرقا بين ما يُستعمل للعاقل وبين ما يُستعمل لغير العاقل . ولم يستحسن الفيومي هذا الرأي وذكر أنّ (الأُمَّات)و(الأُمَّهَات) لغتان وليست إحداهما أصلا للأخرى, ولا حاجة إلى دعوى الحذف والزيادة فيها[7].

وذهب ابن جني إلى أنّ الهاء في أُمّهَات زائدة, وأنّ مفردها(أُمَّهَة) وقد زيدت الهاء في مفردها, واستدلّ على ذلك بقول العرب:((أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُوْمَة)) فيرى أنّ الهمزة فاء الفعل والميم الأولى عين الفعل, والميم الثانية لام الفعل, وهو بمنزلة(دُرّ وحُبّ وجُلّ)مما جاء على(فُعْل) وعينه ولامه من موضع واحد. ونقل رأيا لابن السراج أجاز فيه أن تكون الهاء في (أُمَّهَة) أصل وأنّ وزنها(فُعَّلَة) بمنزلة (تُرَّهَة و أُبَّهَة), وذكر ابن جني أنّ ما يقوي هذا الرأي قول صاحب كتاب العين((تأمَّهَتُ أُمّاً)), فيرى ابن جني أن(تأَمَّهَتُ)وزنه(تَفَعَّلْتُ) بمنزلة (تَفَوَّهَتُ و تَنَبَّهْتُ), ثم يعود إلى رأيه فيذكر أنّ قولهم في المصدر وهو الأصل عنده(أُمُوْمَة) يقوي زيادة الهاء في (أُمَّهَة), وأن وزنها (فُعْلَهَة)[8].

ويتضح أن ابن جني لم يستحسن الرأي القائل بأصالة الهاء في (أُمَّهَات), ويرى أنّها زائدة, ودليله في ذلك أنّهم قالوا في المصدر (أُمُوْمَة), والمصدر عنده هو الأصل, وهو بهذا يتابع البصريين في أنّ المصدر هو أصل المشتقات .

ولم يستحسن العكبري أيضا الرأي القائل بأصالة الهاء في (أُمَّهَات), قال:((وقال قوم الهاء في أُمَّهَات أصل وهو بعيد))[9], واحتجّ لرأيه هذا بأنّ مفرد أُمَّهَات لا هاء فيه, وأنّ من قال بأصالة الهاء جعل الأصل(أَمَهَ), وهو النسيان ولا معنى له ههنا[10].

والحقّ أن حجّة العكبري لا تصمد أمام النقد؛لأنّ من أدّعى أصالة الهاء في أُمَّهَات جعل مفردها(أُمَّهَة)وليس (أَمَهَ) كما ذكر العكبري, والهاء موجودة في مفردها. وقد فرّق الخليل بين(أَمَهَ) التي بمعنى النسيان, وبين (أُمَّهَ) التي جعلها مفرد(أُمَّهَات), قال:((الأمَهَ:النسيان...وتفسير الأُمّ في كل معانيها:أُمَّة لأنّ تأسيسه من حرفين صحيحين, والهاء فيه أصلية

([1]) ينظر:الصحاح:1862/5, والمصباح المنير:23/1.
([2]) ينظر:المقتضب:169/3, والأصول:336/3, وتهذيب اللغة:452/15.
([3]) ينظر:سر صناعة الإعراب:216/2.
([4]) ينظر:سر صناعة الإعراب:216/2, والصحاح:1862/5.
([5]) ينظر:المقتضب:169/3.
([6]) ينظر:سر صناعة الإعراب:216/2, والممتع:148/1.
([7]) ينظر:المصباح المنير:23/1.
([8]) ينظر:سر صناعة الإعراب:215/2-216.
([9]) اللباب في علل النحو والإعراب:276/2.
([10]) ينظر:المصدر نفسه:276/2.

ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس))[1], فالخليل يرى أصالة الهاء في المفرد, ثم أنّ العرب لمّا أمنوا اللبس حذفوا الهاء, فمن جمعها على أُمَّهَات نظر إلى الأصل, ومن جمعها على أُمَّات نظر إلى اللفظ بعد حذف الهاء, قال:((ويقول بعضهم في تصغير أُمّ:أُمَيْمَة. والصواب: أُمَيْهَة, تُرد إلى أصل تاسيسها ومن قال: أُمَيْمَة صغّرها على لفظها, وهم الذين يقولون في الجمع: أُمَّات, قال: وقد جمع بين اللغتين:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الوجُوْهَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا[2]))[3] .

وما ذهب إليه الخليل أقرب إلى الصواب, وقريب منه رأي الفيومي الذي جعل (أُمَّهَات وأُمَّات) لغتين ليس إحداهما أصل للأخرى, وهو الرأي الراجح, وقد كان محقا في عدم استحسانه للرأي القائل بزيادة الهاء في أُمَّهَات فرقاً بين ما يُستعمل للعاقل وما يُستعمل لغير العاقل, والبيت الذي أورده الخليل يدلّ على استعمال(أُمَّهَات وأُمَّات) للعاقل من دون تفريق بينهما, أمّا العكبري فلم يكن مصيبا في عدم استحسانه للرأي القائل بأصالة الهاء؛ وذلك لضعف حجّته على ذلك, أما ما استدلّ به ابن جني من خلوّ المصدر وهو الأُمُوْمَة من الهاء فيمكن أن يكون مأخوذ من اللغة الأُخرى المجردة من الهاء.

ويبدو أن ما حصل من خلاف بين العلماء في أصالة الهاء وزيادتها كان سببه تداخل اللغتين في الاستعمال, فمن جعل مفرد (أُمّهات) (أُمّ) حكم بزيادة الهاء, ومن جعل مفردها(أُمَّهَة) حكم بأصالتها, ومنهم من نظر إلى المصدر وهو الأُمُوْمُة فوجده خاليا من الهاء فحكم بزيادة الهاء وإن كان مفردها أُمَّهَة, والرأي الراجح كما ذكرنا هو أصالة الهاء, وأن (أُمَّهة) لغة في (الأُمّ), وهذا ما ذهب إليه ابن سيده, قال:((والأُمَّهَة لغة في الأُمّ))[4], وأورد قول الشاعر:

أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ واليَاسُ أَبِي[5]

زد على ذلك أنّ زيادة الهاء حشوا قليل جدا[6]. كذلك أن الحرف الزائد يزاد لمعنى إلا إذا كان للإلحاق, ولا معنى لزيادة الهاء في أُمهات[7].واللغة العالية المستفيضة التي جاء بها القرآن الكريم في مواضع كثيرة: أمّ وأمّهات, قال تعالى:﴿**وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وأُمَّهُ آيَةً**﴾[سورة المؤمنون، من الآية:5] وقال تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم**﴾[سورة النساء، من الآية:23].

الخاتمة:

1. وجدت أن الميزان الصرفي ما هو إلا وسيلة تعليمية مختصرة يعرف بواسطتها المتعلم أحوال الكلم من أصالة وزيادة وإعلال وإبدال وعندما نقول إن الميزان الصرفي تعرف بواسطته الحروف الزوائد من الأصول لا يفهم من هذا أنه هو الذي يكشف ذلك بل نتعرف الحروف الزوائد بواسطة قواعد وأسس تصريفية والدليل على ذلك أننا لا نستطيع أن نزن الكلمة إلا بعد معرفة الحروف

(1) العين:433/8.
(2) ينسب البيت لمروان بن الحكم, ينظر:شرح الشافية للرضي(الحاشية):383/2.
(3) العين:434/8.
(4) المحكم والمحيط الأعظم:363/4.
(5) ينسب البيت لقصي بن كلاب, ينظر:ديوان الأدب:175/4, والصحاح:2225/6, ولسان العرب:341/11, وتاج العروس:170/31, ونفى البغدادي هذه النسبة, ينظر:خزانة الأدب:379/7.
(6)ينظر:الممتع:148/1.
(7) ينظر:شرح الشافية لركن الدين الاسترباذي:635/2.

الأصـــول مـــن الزوائـــد بواســـطة تلـــك القواعـــد التصـــريفية ومـــن ثـــم يـــأتي دور الميـــزان الصـــرفي ليوصـــل تلـــك المعلومة إلى المتعلم بأخصر عبارة.

2. وجـــدت أن العلمـــاء قـــد اســـتندوا فـــي معرفـــة الحـــروف الزوائـــد فـــي الأبنيـــة إلـــى قواعـــد وأســـس وهـــي: الاشتقاق وانعدام النظير وغلبة الزيادة والترجيح عند التعارض.

3. أمـــا مـــا يخـــص الزيـــادة فـــي الأبنيـــة فقـــد وجـــدنا أن الآراء غيـــر المستحســـنة كانـــت فـــي النـــون والمـــيم والواو والهاء والياء والتاء وندرت في السين واللام.

4. وجـــدت أنّ العلمـــاء كـــانوا يرجحـــون الاشـــتقاق الظـــاهر علـــى انعـــدام النظيـــر وغلبـــة الزيـــادة ، ويرجحـــون انعدام النظير على غلبة الزيادة، وذلك عند تعارض تلك الأسس.

المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم

1. أدب الكاتـــب, أبـــو محمـــد عبـــدالله بـــن مســـلم بـــن قتيبـــة الـــدينوري(ت276هـ),تـــح: محمـــد الـــوالي, مؤسسة الرسالة(د.ت).

2. ارتشـــاف الضـــرب مـــن لســـان العـــرب, أبـــو حيـــان محمـــد بـــن يوســـف بـــن حيـــان أثيـــر الـــدين الأندلســـي(ت745هـ), تـــح: د.رجـــب عثمـــان محمـــد و د. رمضـــان عبـــد التـــواب, ط1, مكتبـــة الخـــانجي, القاهرة,1998م.

3. أســـاس البلاغـــة, أبـــو القاســـم محمـــود بـــن عمـــرو بـــن أحمـــد, الزمخشـــري جـــار الله(ت538هـ), تح:محمد باسل عيون السود,ط1,دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان,1998م.

4. إصـــلاح المنطـــق, ابـــن الســـكيت أبـــو يوســـف يعقـــوب بـــن إســـحاق(ت244هـ), تح:محمـــد مرعـــب,ط1, دار إحياء التراث,2002م.

5. الأصـــول فـــي النحـــو, أبـــو بكـــر محمـــد بـــن الســـري بـــن ســـهل النحـــوي المعـــروف بـــابن السراج(ت316هـ),تح:عبدالحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة,لبنان, بيروت,د.ت.

6. أنـــوار التنزيـــل واســـرار التأويـــل, , ناصـــر الـــدين أبـــو ســـعيد عبـــد الله بـــن عمـــر بـــن محمـــد الشـــيرازي البيضـــاوي(ت685هـ),تح:محمـــد عبـــد الـــرحمن المرعشـــلي, ط1, دار إحيـــاء التـــراث العربـــي, بيروت,1418هـ.

7. بحر العلوم,أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن أبراهيم السمرقند(ت373هـ).

8. البحـــر المحيط,أبـــو حيـــان الأندلســـي(ت745هـ),تح:صـــدقي محمـــد جميـــل, دار الفكـــر, بيروت,1420هـ.

9. تـــاج العـــروس مـــن جـــواهر القـــاموس, محمـــد بـــن عبـــد الـــرزاق الحســـيني الملقـــب بمرتضـــى الزبيدي(ت1205هـ),تح:مجموعة من المحققين, دار الهدايا,د.ت.

10. تـــاج اللغـــة وصـــحاح العربيـــة, أبـــو نصـــر إســـماعيل بـــن حمـــاد الجـــوهري الفارابي(ت393هـ),تح:أحمد عبد الغفور عطار, ط4, دار العلم للملايين,بيروت,1987م.

11. التحريـــر والتنـــوير, محمـــد الطـــاهر بـــن محمـــد الطـــاهر بـــن عاشـــور التونســـي(ت1393هـ), الـــدار التونسية للنشر, تونس,1984م.

12. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم, عبد الرزاق بن فراج الصاعدي,ط2,المدينة المنورة,2002م.

13. التفسير الكبير,أومفتاح الغيب, فخر الدين الرازي(ت606هـ),ط3,دار إحياء التراث العربي, بيروت,1420هـ.

14. تهذيب اللغة, محمد بن أحمد الأزهري الهروي(ت370هـ),تح:محمد عوض مرعب,ط1,دار إحياء التراث العربي, بيروت,2001م.

15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين المرادي(ت749هـ), تح:عبدالرحمن علي سليمان,ط1,دار الفكر العربي,2008م.

16. الجمل في النحو,الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ),تح:فخر الدين قباوة,ط1995,5م.

17. جمهرة اللغة, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ),تح:رمزي منير بعلبكي,دار العلم للملايين, بيروت,1987م.

18. الجيم,أبو عمر إسحاق بن مراد الشيباني(ت206هـ),تح:إبراهيم الإبياري ومراجعة محمد خلف أحمد,الهيأة العامة لشؤن المطابع الأميرية, القاهرة,1974م.

19. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي, شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي(ت1069هـ),دار صادر, بيروت,د.ت.

20. الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ),ط4, الهيأة المصرية العامة للكتاب,د.ت.

21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس شهاب الدين, أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ),تح:د.أحمد محمد الخراط,دار القلم, دمشق,د.ت.

22. دستور العلماء=جامع العلوم في إصطلاحات الفنون, القاضي عبد النبي عبد الرسول(ت ق12هـ), عرب عباراته الفارسية:حسن هاني فحص,ط1,دار الكتب العلمية, لبنان, بيروت,2000م.

23. دقائق التصريف, القاسم بن محمد بن سعد المؤدب(من علماء القرن الرابع الهجري),تح:د.أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال, مطبعة المجمع العلمي العراقي,1987م.

24. رسالة الملائكة, أحمد بن عبدالله أبو العلاء المعري(ت449هـ), تح عبد العزيز الميمني,ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,2003م.

25. رسالة منازل الحروف, علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني(ت384هـ),تح:إبراهيم السامرائي,دار الفكر, عمان,د.ت.

26. الزاهر في معاني كلمات الناس,رأبو بكر الأنباري(ت328هـ),تح:د.حاتم صالح الضامن,ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1992م.

27. سر صناعة الإعراب, ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ),ط1,دار الكتب العلمية, بيروت,2000م.
28. شرح الأشموني لألفية ابن مالك, علي بن محمد بن عيس الأشموني الشافعي(ت900هـ),ط1, دار الكتب العلمية,بيروت,1998م.
29. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف, شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز(ت855هـ),ط3,شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر,1959م.
30. شرح ديوان علقمة, الأعلم الشنتمري, قدم له ووضع حواشيه وفهارسه:د.حنا نصر,ط1, دار الكتب العربية , بيروت,1993.
31. شرح شافية ابن الحاجب, محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت686هـ),تحمحمد نور الحسن ومحمدا لزفرات وحمد محي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمي, بيروت,1975.
32. شرح شافية ابن الحاجب, حسن بن محمد شرف شاه الحسيني الاستراباذي ركن الدين(ت715هـ),تح:د.عبد المقصود,ط1,مكتبة الثقافة الدينية,2004م.
33. القاموس المحيط, مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت817هـ), تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة,ط8, مؤسسة الرسالة, بيروت, 2005م.
34. الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشير الملقب بسيبويه(ت180هـ), تح: عبد السلام محمد هارون, ط3, مكتبة الخانجي, القاهرة, 1988م.
35. كتاب العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ), تح:د .مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, د.ت.
36. الكنز اللغوي في اللسن العربي, ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت244هـ),تح: أوغست همنز, مكتبة المتنبي, القاهرة, د.ت.
37. اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي(6ت616هـ), تح: د. عبدالإله النبهان, ط1, دار الفكر, دمشق,1995م.
38. لسان العرب, محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور(ت711هـ),ط3, دار صادر, بيروت,1414هـ.
39. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ), المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, 1999م.
40. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, ابن عطية الاندلسي(ت542هـ), تح: عبدالسلام عبد الشافي محمد,ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,1422هـ.
41. المحكم والمحيط الأعظم, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الموسي(ت458هـ),تح: عبد الحميد هنداوي,ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,2000م.
42. المخصص, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الموسي(ت458هـ), تح: خليل إبراهيم جفال, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1996م.

43. المزهر في علوم اللغة وأنواعها, عبدالرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي(ت911هـ),تح: فؤاد علي منصور,ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,1998م.
44. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير, أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي, أبو العباس(ت770هـ), المكتبة العلمية, بيروت, د.ت.
45. معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء(ت207هـ), تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشبلي, ط1, دار المصرية للتأليف والترجمة, مصر, د.ت.
46. معاني القرآن, أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد(ت338هـ),تح: محمد علي الصابوني,ط1, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1409هـ.
47. معاني القراءات, أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت370هـ), مركز البحوث في كلية الآداب, جامعة الملك سعود, السعودية, ط1 , 1991م.
48. معاني القرآن وإعرابه, إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ),ط1, عالم الكتب, بيروت, 1988م.
49. المفصل في صناعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد, الزمخشري(ت538هـ),تح:د.علي بو ملم, ط1, مكتبة الهلال, بيروت,1993م.
50. مقاييس اللغة, أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ), تح:عبدالسلام محمد هارون, دار الفكر,1979م.
51. المقتضب, محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرد(ت258هـ),تح:محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت,د.ت.
52. الممتع الكبير في التصريف, علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور(ت669هـ),ط1, مكتبة لبنان,1996م.
53. المنصف, شرح كتاب التصريف لإبي عثمان المازني, أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ),ط1, دار إحياء التراث القديم,1954م.
54. النشر في القراءات العشر, محمد بن محمد بن يوسف, شمس الدين أبو الخير بن الجزري(ت833هـ),تح:محمد علي الضباع, المطبعة التجارية الكبرى,د.ت.
55. النهاية في غريب الحديث والأثر, مجد الدين أبو العادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(ت606هـ),تح:طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي, المكتبة العلمية, بيروت,1979م.
56. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ), تح:عبدالحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية,مصر,د.ت.